

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

لو نذر الصدقة بكل ماله .

قوله ولو نذر الصدقة بكل ماله فله الصدقة بثلثه ولا كفارة .

قال في الفروع : وإن نذر من تستحب له الصدقة الصدقة بماله بقصد القرية نص عليه .

وقوله من تستحب له الصدقة يحترز به عن نذر اللجاج والغضب .

قال في الروضة : ليس لنا في نذر الطاعة ما يفي ببعضه إلا هذا الموضع .

قلت : فيعالي بها .

إذا علمت ذلك فالصحيح من المذهب : إجزاء الصدقة بثلث ماله ولا كفارة نص عليه .

وجزم به في الهداية و المذهب و المستوعب و الخلاصة و المغني و المحرر و الشرح و النظم

و الوجيز و المنور و منتخب الآدمي و تذكرة ابن عبدوس وغيرهم .

وصححه في الرعايتين و الحاوي الصغير .

وقدمه في الفروع و القواعد وغيرهما .

قال في القواعد : يتصدق بثلث ماله عند الأصحاب .

ويعالي بها أيضا .

وعنه : تلزمه الصدقة بماله كله .

وقال الزركشي : ويحكى رواية عن الإمام أحمد C : أن الواجب في ذلك كفارة يمين .

وعنه : يشمل النقد فقط .

وقال في الرعايتين و الحاوي : وهل يختص ذلك بالصامت أو يعم غيره بلا نية ؟ على

الروايتين .

قال الزركشي : ظاهر كلام الأكثر : أنه يعم كل مال إن لم يكن له نية .

قال في الفروع : ويتوجه على اختيار شيخنا كل أحد بحسب عزمه ونص عليه الإمام أحمد C .

فنقل الأثرم – فيمن نذر ماله في المساكين – أيكون الثلث من الصامت أو من جميع ما يملك

؟ .

قال : إنما يكون هذا على قدر ما نوى أو على قدر مخرج يمينه والأموال تختلف عند الناس .

ونقل عبد الله : إن نذر الصدقة بماله أو ببعضه وعليه دين أكثر مما يملكه : .

أجزأه الثلث لأنه – عليه أفضل الصلاة والسلام – أمر أبا لبابة بالثلث .

فإن نفذ هذا المال وأنشأ غيره وقضى دينه فإنما يجب إخراج ثلث ماله يوم حنثه .

قال في الهدى : يريد بيوم حنثه : يوم نذره وهذا صحيح .

قال : فينظر قدر الثلث ذلك اليوم فيخرجه بعد قضاء دينه .

قال في الفروع : كذا قال وإنما نصه : أنه يخرج قدر الثلث يوم نذره ولا يسقط عنه قدر دينه .

وهذا - على أصل الإمام أحمد C - صحيح في صحة تصرف المدين .

وعلى قول سبق : أنه لا يصح بكون قدر الدين مستثنى بالشرع من النذر انتهى